

مكانة وسائل الإعلام ضمن مخططات التنمية و ميزانية الدولة بالجزائر

أ. عاشور فني
معهد علوم الاعلام والاتصال
جامعة الجزائر

تطور الخطاب الرسمي في الجزائر تدريجيا، من اعتبار وسائل الإعلام مجرد وسيلة لنقل إيديولوجية السلطة، إلى إعتبارها قطاعا من قطاعات السيادة ورفعها إلى المستوى الإستراتيجي منذ بداية الثمانينات. ما هي المكانة التي حظيت بها وسائل الإعلام في المخططات التنموية؟ وما هو نصيب الإعلام من الإستثمارات المخططة؟ وكيف توزعت هذه الإستثمارات بين وسائل الإعلام نفسها؟ وما مدى تحقيق الأهداف المسطرة؟ وما هو نصيب وسائل الإعلام من ميزانية الدولة؟ وكيف توزعت الإعانات بين وسائل الإعلام؟ نخصص الجزء الأول من هذه الدراسة لبحث تطور الاستثمارات عبر المخططات الثلاثي والرباعيين والخماسيين ونخصص الجزء الثاني لتطور الميزانية المخصصة للإعلام وتوزيعها بين وسائل الإعلام.

أولا: تطور الإستثمارات

إذا كان من الصعب تحديد معالم سياسة إعلامية واضحة في الجزائر من خلال النصوص الرسمية فإن المخططات التنموية أيضا لا تحدد إستراتيجية

إقتصادية واضحة للإعلام. فقد اقتصر التخطيط على رصد مبالغ مالية معتبرة لوسائل الإعلام والثقافة أيضا، كانت دائما دون قدرات الإنجاز الحقيقية. (1) ومن أجل فهم تطور السياسة الإستثمارية في وسائل الإعلام، قسمنا الفترة المدروسة إلى فترتين تنتهي الأولى عام 1979 وتبدأ الثانية من سنة 1980 . وقبل مواصلة البحث نورد ملاحظتين تتصلان بعملية التحقيب هذه:

1 - يغلب على الدراسات الإعلامية في الجزائر، التقيد بنوع من المطابقة بين المراحل السياسية ومراحل تطور الإعلام، والتأريخ للإعلام بالأحداث السياسية: الإستقلال 1962، 19 جوان 1965، وفاة الرئيس بومدين 1978، أحداث أكتوبر 1988 . وهو في رأينا تسييس مفرط، يكشف جانبا من هيمنة السياسي على الإعلام ولكنه قد يفضي إلى إسقاط الأحداث والمواقف السياسية على موضوع البحث. غير أن دراسة التطور الهيكلي لوسائل الإعلام يحيلنا إلى تواريخ قريبة من الأحداث السياسية الكبرى وهو ما لا ينفي العلاقة الوطيدة بين الإعلام والسياسة. ولكن توخيا للموضوعية نحاول البحث عن التغيرات الأساسية في السياسة الإعلامية وعن تأثيراتها الهيكلية على وسائل الإعلام دون أن نفرقها في الإعتبارات السياسية، إذ أنها، على أهميتها، تنتمي إلى حقل آخر وتفترض أدوات تحليل أخرى.

2 - ركزنا في الفترة الأولى على المخططين الرباعيين الأول (70 - 1973) والثاني (74 - 1977) مضافا إليهما سنتي 1978 - 1979 . وقد تميزت هذه العشرية باستقرار نسبي في الاختيارات الإيديولوجية والسياسية وثبات الوضع القانوني والشكل التنظيمي لمؤسسات وسائل الإعلام وبتزايد الإستثمارات وتراكم المنجزات الكمية، وتحددت في نهاية هذه الفترة ملامح جديدة للوضع الإعلامي كانت أساسا للتغيرات اللاحقة.

أما الفترة الثانية فهي تشمل المخططين الخماسيين الأول (1980 - 1984) والثاني (1985 - 1989)، وقد تميزت هذه الفترة بجهود خاصة لاستكمال

المنجزات الكمية وبإعادة تنظيم المؤسسات الإعلامية ومحاولة تنويعها، رغم استمرار الاختيارات المذهبية في مجال السياسة الإعلامية. غير أن طبيعة المعطيات الإحصائية المتوفرة قد لا تسمح دائما بالتقيد المنهجي بهذا التقسيم.

1 الفترة الأولى (1970 - 1979)

تبين المعطيات المتاحة عن هذه الفترة أن الإستثمارات في مجال الإعلام، على ضعفها النسبي، قد تضاعفت عدة مرات وهو ما يسمح ببدء الملاحظات التالية:

1 - تزايدت الإستثمارات المخصصة للإعلام من 153.182.000 دينار جزائري في المخطط الرباعي الأول إلى 905.504.000 دينار جزائري في المخطط الرباعي الثاني، ويبلغ مجموعهما 1.058.686.000 أي ما يفوق مليار دينار. (2)

لقد تضاعف الإستثمار في وسائل الإعلام بين المخططين 5.91 مرات في حين تضاعف المبلغ الإجمالي للإستثمارات 3.29 مرات وهو ما يعبر عن تعظم الإستثمارات في الإعلام بوتيرة عالية.

2 - من أجل تحييد آثار التضخم نشير إلى حصة الإعلام من مجموع الإستثمارات، وهي تعادل 0.41٪ من مجموع إستثمارات المخطط الرباعي الأول و 0.74٪ من مجموع إستثمارات المخطط الرباعي الثاني، نلاحظ أن الحصة النسبية للإعلام قد تضاعفت بـ 1.8 مرة بين المخططين وهو تطور معتبر في حجم الإستثمارات المطلق وفي أهميتها النسبية.

3 - إن ما استهلك من مبلغ الإستثمارات في الإعلام طيلة الفترة يبين أن نسبة الإستهلاك ضعيفة عموما، وهي تساوي 79.1٪ فقط.

فمبلغ 1.058.686.000 دينار المذكور آنفا لم يستهلك منه سوى 838.183.942 دينار جزائري. وإذا فصلنا المعطيات يتبين لنا أن نسبة الإستهلاك في المخطط الرباعي الأول (96٪) كانت أفضل منها في المخطط الرباعي الثاني (76٪) بكثير، ويكشف ذلك عن نزعة إرادية غير موضوعية من ناحية، وعن عدم التحكم في أداة التخطيط من ناحية أخرى. غير أن نسبة الإنجاز في الإعلام كانت أفضل منها في قطاع الثقافة على سبيل المقارنة كما يتبين من الجدول التالي:

جدول يبين: الإعتمادات المرسودة للإعلام والثقافة ونسبة استهلاكها في المخططين الرباعيين

الوحدة: الدينار الجزائري

	القطاعات	مبلغ البرنامج المخصص	المبلغ المستهلك منه	نسبة الاستهلاك
المخطط الرباعي الأول	الإعلام	153.182.000	148.109.942	96٪
	الثقافة	200.642.000	169.007.415	80٪
المخطط الرباعي الثاني	الإعلام	905.504.000	690.074.000	76٪
	الثقافة	19.940.000	8.578.000	43٪

المصدر: تقييم المخططات التنموية، ص 66.

ولكن طاقة الإستهلاك المالي ارتفعت بشكل محسوس. فقد كان معدل الإستهلاك السنوي لا يتجاوز إلا بقليل مبلغ 37 مليون دج خلال المخطط الرباعي الأول بارتفع إلى أكثر من 172 مليون دينار في المخطط الرباعي الثاني.

4 - تبين المعطيات المتوفرة أن هناك اختلالا كبيرا في توزيع هذه الإستثمارات بين وسائل الإعلام المختلفة (3) خلال فترة المخطط الثلاثي والمخطط الرباعيين.

حيث كانت حصة الإذاعة والتلفزيون الجزائرية هي الطاغية على ميزانية التجهيز، فقد كانت تمثل 96.04٪ خلال المخطط الثلاثي والرباعي الأول و 92.53٪ في المخطط الرباعي الثاني (4).

ويقدم تقييم المخططات أرقاما تبين اختلال هذا التوزيع خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 1979 كما يلي:

مجموع المبالغ المخصصة لوسائل الإعلام: 1.356.963.000 د.ج، استحوذت الإذاعة والتلفزيون على مبلغ 1.234.628.000 د.ج أي نسبة 90.98٪ منها، في حين كانت حصة الصحافة المكتوبة 100.400.000 د.ج أي نسبة 7.39٪ ولم تتجاوز حصة وكالة الأنباء الجزائرية مبلغ 20.935.000 د.ج أي نسبة 1.54٪ من مبلغ الإستثمارات الإجمالية طيلة الفترة وهو إختلال خطير جدا.

ولتفسير هذا التركيز الكبير على الإذاعة والتلفزيون يتداول الباحثون الجزائريون في مجال الإعلام تفسيراً سياسياً مفاده أن «مجلس الثورة قد أهمل مؤقتاً - على الأقل - الصحافة المكتوبة بتقليل أهميتها كمياً بالحد من عدد العناوين ونوعياً بنزع أية أهمية عن محتواها، جاعلاً منها مجرد مظهر شكلي» (5).

وقد أبرز تقييم المخططات التنموية نقائص عديدة ميزت التخطيط في ميدان الإعلام خلال الفترة 1967 - 1978 (6).

«... إن ضعف المنشآت والتجهيزات المقرون بالتأخر المسجل في مجال الإنجازات بين 1967 - 1978، قد أفضى إلى وضعية مقلقة جدا، من حيث تطور الإعلام»، ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

- 1 - الضعف النسبي للإستثمارات المرسودة للإعلام والثقافة خلال الفترة.
- 2 - قلة الوسائل الوطنية للإنجاز.
- 3 - قيود التسيير والتنظيم.

ويقر التقييم بأن قطاع الإعلام لم يحظ بالأولوية التي كان يقتضيها طابعه «الإستراتيجي»، وبأن الطابع البدائي للتخطيط لم يكن كافيا للتصدي للإحتياجات الضخمة، ويبرز هذا التقييم الضعف الرئيسي في السياسة الإعلامية طيلة الفترة السابقة كما يلي:

«إن المسعى الذرائعي (البراغماتي) وبالتلي الجزئي، المعتمد لم يسمح بمراعاة الأولويات التي كانت تفرض نفسها، مما زاد الإختلالات القائمة تفاقمًا». ويشير التقييم على سبيل المثال، إلى إختلال واحد هو ذلك التفاوت بين تطور شبكة الإذاعة والتلفزيون وركود جهاز إنتاج الأفلام الذي كانت ميزانية تجهيزه أضعف الميزانيات المرصودة للقطاعات الإجتماعية والثقافية.

2 الفترة الثانية 1980 - 1989:

صاغ المخطط الخماسي الأول (1980 - 1984) أهداف المرحلة الجديدة وعلى رأسها «توفير الظروف لتنمية الإنتاج الوطني لتلبية جزء - على الأقل - من الطلب الإجتماعي، وتقديم السند للإنتاج الوطني» (7) وينسحب هذا الهدف على قطاع الثقافة عموما. أما الأهداف الخاصة بمجال الإعلام فقد تحددت كما يلي:

- هدف الإستثمارات هو تغطية التراب الوطني بالثبث الإذاعي والتلفزيوني ومضاعفة طاقات الإنتاج وهياكل الدبلجة والشروع في فتح القناة الثانية... بالإضافة إلى أعمال أخرى في المرحلة الخماسية.

- في مجال الصحافة المكتوبة، هدف النشاطات المبرمجة هو تحسين وسائل الإنتاج وجمع الأخبار والتوزيع. (8)

وقد تم رصد مبلغ إجمالي للإعلام قدره 1.985.000.000 وهو يفوق بكثير المبلغ الإجمالي الذي ناله الإعلام منذ الإستقلال، ويعادل 0.49٪ من رخصة البرنامج الإجمالية للمخطط الخماسي الأول والمقدر بـ 400.6 مليار دينار.

فحصة الإعلام في المخطط الخماسي الأولى أعلى منها في المخطط الرباعي الأول ولكنها أقل بكثير منها في المخطط الرباعي الثاني كما رأينا.

غير أن هناك ملاحظة مهمة جدية بالذكر، وهي أن هذا المبلغ المخصص للإعلام في المخطط الخماسي الأول، ليس موجها كله للبرامج الجديدة، بل إن أكثر من 33٪ منه مخصصة في الحقيقة لاستكمال إنجاز البرامج السابقة، (مبلغ 656 مليون دينار)، أما الباقي 1.329 مليون دينار فهي موجهة لإنجاز برامج جديدة، وهو ما يعادل نسبة 0.33٪ من المبلغ الإجمالي للمخطط الخماسي.

وقد أعطى تقييم المخططات التنموية سنة 1983 تفاصيل أكثر في ما يتعلق بأهداف هذا المخطط كما يلي: (9)

- 1 - مواصلة وتكثيف عملية تعزيز وسائل البث الإذاعي والتلفزيوني.
 - 2 - تصحيح اتجاه المخططات السابقة بإيلاء أهمية أكبر لوسائل إنجاز البرامج الوطنية.
 - 3 - إعادة التوازن داخل القطاع بإعطاء الأولوية للصحافة المكتوبة ووكالة الأنباء الجزائرية.
- ثم يحصى هذا التقييم المنجزات المادية التي تم تحقيقها إلى غاية 1983 كما يلي:

- أ - أنجزت الإذاعة والتلفزيون تماما برنامجها في المخطط الرباعي الأول.
- ب - حقق البرنامج المسجل في المخطط الرباعي الثاني نسبة تقدم مرضية، وأنهت كثير من العمليات، وبعضها على وشك الإنتهاء مثل:
- عملية إقامة 90 جهاز لإعادة الإرسال، هي في طريق الإنتهاء (سنة 1983).

- انتهاء الدراسات المتعلقة بتوسيع دار الإذاعة والتلفزيون في وهران وقسنطينة.

- أما الدراسة المتعلقة بتوسيع دار الإذاعة والتلفزيون في العاصمة فهي في طور التأهيل المسبق.

- لم يبق سوى إنجاز جهاز الإرسال الهرتزي نحو مدينة بشار بينما يلاحظ أن محطة التلفزة بشار سجلت تأخرا كبيرا.

- الدراسات المتعلقة بمراكز الأحداث التابعة لوكالة الأنباء الجزائرية بورقلة و بشار هي في طور الإنجاز.

ومن أجل تدارك النقص الملحوظ في إنجاز الأهداف المسطرة في المخططات السابقة، تم وضع برنامج استعجالي للإعلام، (بعد الدورة السابعة للجنة المركزية للحزب في جوان 1982)، وكان الغرض من هذا البرنامج الخاص هو استدراك تخلف الصحافة المكتوبة (10)، وسجلت فيه العمليات التالية:

1 - إنجاز وحدة للطبع بوهران.

2 - إنجاز مشروع متقدم لجريدة الشعب اليومية.

3 - شراء مطابع وتجهيزات لجريدة المجاهد اليومية.

4 - إنجاز وحدة الطباعة لجريدة النصر.

5 - تجهيز وكالة الأنباء الجزائرية لتوسيع نشاطها.

غير أن المعطيات المتوفرة (11) تشير إلى أن هذا المخطط الاستعجالي نفسه لم يشذ عن القاعدة، فقد ذهبت الحصة الكبرى منه إلى الإذاعة والتلفزيون.

وقدر المبلغ الإجمالي للبرنامج الاستعجالي بـ 175.640.000 د.ج نالت منه الإذاعة والتلفزيون مبلغ 107.050.000 د.ج (أي نسبة 60.94٪) ونالت

الصحافة المكتوبة مبلغ 37.540.000 د.ج (أي ما يعادل نسبة 21.37٪) ونالت مؤسسات التوزيع مبلغ 23.000.000 د.ج (أي ما يعادل 13.09٪)

ولم تنل وكالة الأنباء الجزائرية إلا مبلغ 8.050.000 د.ج (أي نسبة 4.55٪).

ومع ذلك فإن المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984 يمثل تطورا هاما بالنسبة لقطاع الإعلام في الجزائر. فرغم تراجع الأهمية النسبية لحصة وسائل

الإعلام من الاستثمارات إلى (0.49٪) في هذا المخطط (بينما كانت 0.74٪ في المخطط الرباعي الثاني)، فإنها ما تزال أكبر من حصة الإعلام في المخطط الرباعي الأول (0.41٪) آخذين في الحسبان طاقة إستهلاك الاستثمارات في القطاع.

أما من حيث الأرقام المطلقة، فقد تضاعفت الاستثمارات المرصودة لقطاع الإعلام في المخطط الخماسي الأول 2.19 مرة عنها في الرباعي الثاني و 12.98 مرة عنها في الرباعي الأول.

ولقد ازدادت الأهمية السياسية لقطاع الإعلام عموما خلال فترة المخطط الخماسي الأول بصدر قانون الإعلام ولائحة اللجنة المركزية للإعلام ورفع الخطاب الرسمي للإعلام إلى مستوى «القطاع الإستراتيجي». بل إنه اعتبر «من قطاعات السيادة الوطنية» فضلا عن تخصيص برنامج إستعجالي لتدارك النقص كما رأينا. ولكن الإختلال داخل القطاع ما يزال مستمرا. فقد كان توزيع ميزانية التجهيز، خلال المخطط الخماسي الأول بين وسائل الإعلام يميل لصالح الإذاعة والتلفزيون (75.74٪) (12).

أما بالنسبة للمخطط الخماسي الثاني فنلاحظ، وضوحا أكبر في أهداف المخطط، وانخفاض الأهمية النسبية لوسائل الإعلام في الاستثمارات عموما.

أ - فمن حيث الأهداف، يضع المخطط الخماسي الثاني (1985 - 1989) الأهداف التالية: (13)

1 - التلفزيون: تغطية مناطق الظل تدريجيا وتوسيع شبكة البث التلفزيوني نحو الجنوب.

2 - الإذاعة: استعمال محطتين ذاتي قوة كبيرة، تسمحان بالتقاط البرامج الوطنية بصفة دائمة على كامل التراب الوطني.

3 - الصحافة المكتوبة: الاستفادة من أربع وحدات طباعة (أوفسيت) كفيلة

برفع الحجم الإجمالي لطاقة السحب إلى 330.000 نسخة في الساعة، وترقية الصحافة الجهوية.

- 4 - توزيع الصحافة المكتوبة: وضع جهاز للنشر كفيل بتغطية كل أنحاء الوطن باستخدام كل وسائل النقل وتدعيم حظائر السيارات وتجديدها.
- 5 - وكالة الأنباء: تحسين مستواها التقني، توفير شروط توسيع مجالها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ب - أما من حيث المبالغ المالية المرصودة في إطار المخطط فهي تقدر بمبلغ 1.400.000.000 د.ج منها 200 مليون د.ج لاستكمال البرامج في طور الإنجاز، مما يعني أن الإستثمارات الجديدة لا تتجاوز 1.200 مليون د.ج. ويستدعي هذا الرقم الملاحظات التالية:

1 - أنه يتضمن تكلفة البرامج في طور الإنجاز، مما يعني أن التخطيط المالي لم يرافقه تحكم في الإنجاز خلال المخطط السابق أيضا. غير أن تكلفة البرامج الجارية (200 مليون د.ج) أقل بكثير من تكلفة البرامج الجارية (الباقى للإنجاز: عند إنطلاق المخطط الخماسي الأول والتي كانت تقدر بـ 656 مليون دينار، وهو ما نعتبره تقدما ملحوظا في تقليص نسبة البرامج الباقية للإنجاز.

2 - أن المبلغ الإجمالي المرصود للإعلام في هذا المخطط أقل من المبلغ الإجمالي المرصود للإعلام في المخطط الخماسي الأول (1.985 مليون د.ج) كما أن المبلغ المخصص للإستثمارات الجديدة في المخطط الخماسي الثاني (1.200 مليون د.ج) أقل منه في المخطط الأول (1.329 مليون د.ج) والذي لا تتوفر لدينا معطيات عن نسبة إستهلاكه، وإن كانت لدينا فكرة عن عدم إنجاز كل الأهداف مما يجعل المخطط الخماسي الثاني يرصد لها مبلغ 200 مليون د.ج كما رأينا.

3 - أن حصة الإعلام من إجمالي الإستثمارات المخططة في الخماسي الثاني انخفضت بشكل محسوس، فهي لا تتجاوز نسبة 0.25٪ من مجموع

الإستثمارات والمقدرة بـ 550 مليار د.ج وهي أضعف نسبة نالها الإعلام طيلة الفترة المدروسة كما يتبين من الجدول التالي:

جدول يبين: حصة الإعلام في المخططات التنموية (1989 - 70)

المخطط الخماسي الأول (1984 - 80)	المخطط الخماسي الثاني (1977 - 74)	المخطط الرهاهي الأول (1973 - 70)	المخطط الخماسي الثاني (1989 - 85)
1.985.000.000	905.504.000	153.182.000	1.400.000.000
0.49٪	0.74٪	0.41٪	0.25٪

المصدر: تلبهم المخططات، المخطط الخماسي 1، المخطط الخماسي 2

إن هذه المعطيات تبين أن حصة الإعلام في المخططات الوطنية لم تبلغ أبدا المعدل المتداول في البلدان النامية، كما أورده أحد المختصين في العالم الثالث وهو مصطفى المصمودي (14). فهذا المعدل يتراوح بين 2٪ و 3٪ من ميزانيات الدول. وإن كنا سنخصص الجزء الثاني لتحليل ميزانية التسيير، فإن الأمر يتعلق هنا بالإستثمارات المخططة. وبالإضافة إلى ضعف هذه النسبة، لاحظنا ضعف نسبة إستهلاك الإستثمارات بسبب نقائص التخطيط المادي والبشري والعراقيل التنظيمية وإختلال توزيع هذه الإستثمارات لصالح التلفزيون وهي الخصائص الأساسية لسياسة الإستثمار في الإعلام في الجزائر طيلة الفترة المدروسة.

ثانيا: الميزانية المخصصة لوسائل الإعلام:

الميزانية هي أداة تطبيق السياسة التي تقرها الدولة في المجالات المختلفة. ومن هذا المنظور، فهي توضح الاختيارات المتعلقة بكل المجالات العامة. وقد رأينا أن ممارسة الإعلام كانت حكرًا على المؤسسات العمومية الموضوعة تحت

وصاية الوزارة المختصة باستثناء المجلات والنشرات التي كان يصدرها الحزب أو الهيئات العمومية.

سنقصر بحثنا هنا على تطور ميزانية التسيير المخصصة للإعلام وتوزيعها على وسائل الإعلام المختلفة منذ 1966، وذلك لأن السنوات الثلاث الأولى من الإستقلال لا تتوفر عنها معطيات واضحة، بسبب اضطراب السياسة المالية من جهة، وتعدد الوصايات على مؤسسات الإعلام (وزارة الأنباء، الحزب، الرئاسة) من جهة أخرى. وسنركز على جانبين: تطور ميزانية الإعلام وتوزيعها.

1 تطور ميزانية الإعلام

يبين الجدول التالي تطور ميزانية الدولة وميزانية الإعلام بالأرقام المطلقة، كما يوضح حصة وسائل الإعلام من الميزانية العامة للدولة بالنسب المئوية. ويمكننا أن نبدي الملاحظات التالية:

1 - لقد تضاعفت ميزانية الدولة المخصصة للتسيير بين عامي 1966 - 1973. فقد انتقلت من 3.2 مليار د.ج إلى 6.430 مليار د.ج خلال ثماني سنوات، وفي هذه الفترة تضاعفت ميزانية الإعلام ثلاث مرات: من 30 مليون د.ج إلى 91.4 مليون د.ج خلال نفس الفترة التي تشمل المخططين الثلاثي (1967 - 1969) والرابعي الأول (1970 - 1973). وقد كانت حصة الإعلام من الميزانية العامة تتراوح بين 0.93٪ سنة 1966 ونسبة 1.42٪ سنة 1973 مرورا بنسبة 1.47٪ سنة 1972 وهي أعلى نسبة بلغتها حصة الإعلام طيلة الفترة المدروسة. إن هذه الفترة تمثل أكثر الفترات إزدهارا لقطاع الإعلام من حيث الشكل: صدور مراسيم 1967 وتنفيذ برامج المخططين الثلاثي والرابعي الأول.

ولكنها في نفس الوقت تمثل سيطرة الدولة واشتداد القبضة البيروقراطية، على مؤسسات الإعلام وغياب التنوع واشتداد المنافسة الأجنبية كما سنرى.

وهي أيضا الفترة التي انطلقت فيها المشاريع التنموية الكبرى وأصبح لصوت الجزائر فيها صدى عالمي غداة إنعقاد المؤتمر الرابع لدول عدم الإنحياز عام 1973، وأدت وسائل الإعلام في هذه الفترة دور قناة توصيل الخطاب السياسي السائد إلى الجماهير وتعبئتها حول الأهداف المرسومة.

جدول يبين: تطور نصيب الإعلام من ميزانية الدولة

الوحدة: دينار جزائري

السنوات	الميزانية العامة د.ج.	ميزانية الإعلام د.ج.	النسبة المئوية %
1966	3.200.000.000	30.000.000	0.93
1967	3.332.000.000	32.000.000	0.96
1968	3.539.200.000	47.000.000	1.32
1969	3.890.000.000	55.020.000	1.41
1970	4.447.000.000	59.492.000	1.33
1971	4.915.000.000	71.294.000	1.45
1972	5.500.000.000	81.144.000	1.47
1973	6.430.000.000	91.400.000	1.42
1974	7.673.000.000	93.700.000	1.22
1975	13.168.776.000	113.700.000	0.86
1976	14.600.000.000	125.700.000	0.86
1977	15.850.000.000	145.000.000	0.91
1978	18.165.000.000	231.313.000	1.27
1979	20.621.000.000	270.170.000	1.31
1980	27.775.837.000	301.549.000	1.08
1981	36.195.250.000	336.167.000	0.92
1982	42.238.249.000	349.063.000	0.82
1983	50.421.000.000	317.517.000	0.63
1984	69.709.000.000	305.816.000	0.43
1985	64.186.370.000	350.770.000	0.54
1986	67.000.000.000	384.772.000	0.57
1987	63.000.000.000	373.000.000	0.59
1988	65.500.000.000	377.700.000	0.57
1989	71.900.000.000	689.217.000	0.95

المصدر: قوانين المالية لسنوات: 66 - 1986

2 - تطورت ميزانية الدولة بين 1974 - 1979 من 7.673 مليار د.ج إلى 20.621 مليار د.ج، (تضاعفت 2.68 مرة)، أما ميزانية الإعلام فقد تضاعفت بما يقارب 2.89 مرة، إذ إنتقلت من 93.4 مليون د.ج إلى 270.170 مليون د.ج، فيما إنتقلت حصة الإعلام من الميزانية العامة للدولة من 1.22٪ سنة 1974 إلى 1.31 سنة 1979 وهي أعلى نسبة بلغت خلال هذه المرحلة والمراحل اللاحقة.

وقتل هذه النسبة نقطة تاريخية في مسار تطور ميزانية الإعلام في الجزائر، إذ أنها تأتي بعد تدهور حصة الإعلام في ميزانية التسيير مدة ثلاث سنوات متتالية (1975 - 1976 - 1977)، بلغت فيها حضيض المرحلة الممتدة من 1966 إلى 1978 حيث كانت حصة الإعلام من الميزانية العامة على التوالي 0.86٪ و 0.86٪ و 0.91٪. وفي سنة 1978 (التي انعقد فيها المؤتمر الرابع للحزب وصدرت عنه لائحة خاصة بالإعلام)، ارتفعت إلى 1.27٪ من ميزانية التسيير. ورغم ارتفاع ميزانية التسيير المخصصة للإعلام بالأرقام المطلقة في المرحلة التالية 1980 - 1989 فإن أهميتها النسبية كانت في تدهور مستمر مما يعبر عن تناقص هذه الأهمية طيلة عشرية الثمانينات.

3 - رغم ارتفاع ميزانية التسيير العامة خلال مرحلة المخطط الخماسي الأول من 27.775 مليار د.ج سنة 1980 إلى 69.709 مليار د.ج سنة 1984 (أي أنها تضاعفت مرتين ونصف)، فإن ميزانية التسيير المخصصة للإعلام قد ظلت تراوح عند نفس الرقم تقريبا. فقد انتقلت من 301.549 مليون د.ج سنة 1980 إلى 305.816 مليون د.ج سنة 1984 مع إرتفاع ملحوظ سنتي 1981 (336.167 مليون د.ج) و 1982 (349.063 مليون د.ج) وهي السنة التي حظي فيها الإعلام باهتمام سياسي خاص جدا: صدور قانون الإعلام الأول في تاريخ الجزائر، ولائحة اللجنة المركزية حول الإعلام، وتخصيص مخطط إستعجالي لوسائل الإعلام كما رأينا. ومع ذلك فإن نصيب الإعلام من الميزانية

استمر في التراجع من 1.08٪ سنة 1980 إلى 0.92٪ سنة 1981 و 0.82٪ سنة 1982 إلى 0.63٪ سنة 1983 ليبلغ الحضيض سنة 1984 بنسبة 0.43٪ من ميزانية الدولة وهي أدنى نسبة حصل عليها الإعلام طيلة الفترة المدروسة، رغم ازدياد ميزانية الإعلام بالأرقام المطلقة.

4 - عرفت ميزانية الدولة إنهيارا مفاجئا خلال السنوات الخمس الأخيرة بسبب الضائقة المالية المفاجئة، ولم تعد ميزانية التسيير إلى مستوى سنة 1985 (64.186 مليار د.ج) إلا عام 1988 (65.6 مليار د.ج) ولم تتجاوز مستوى سنة 1984 بالدينار الجاري إلا سنة 1989 (71.9 مليار د.ج) وهي فترة حرجة إقتصادية، مضطربة سياسيا بعد مراجعة الميثاق الوطني سنة 1986، وبداية الإصلاحات من داخل النظام ثم أحداث 1988، وانتهاء بالتغيير الحكومي في نفس السنة ثم المصادقة على دستور جديد في فيفري 1989.

إنها مرحلة اهتزت فيها قواعد النظام الإجتماعي والسياسي القائم، ولكن لم تتزعج فيها بعد معالم التغيير: أما في مجال الإعلام فقد تعززت الصحافة المكتوبة بصحيفتين مسائيتين وبمؤسسة جديدة لإصدار الصحف الإخبارية والمجالات المتخصصة (ENERIM) وبإعادة هيكلة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التي انبثقت عنها أربع مؤسسات مستقلة كما رأينا في الفصل السابق. غير أن ميزانية الإعلام ظلت ضعيفة عموما، فمن 350.770 مليون د.ج سنة 1985 ارتفعت إلى 384.772 مليون د.ج سنة 1986 ثم تراجعت إلى 373 مليون د.ج سنة 1987، ثم ارتفعت ارتفاعا طفيفا سنة 1988 (377.7 مليون د.ج)، ولكنها بلغت 689.217 مليون د.ج سنة 1989. وإذا عدنا إلى حصة الإعلام من الميزانية العامة للدولة نجد أن النسبة قد ارتفعت من 0.54٪ سنة 1985 إلى 0.57٪ سنة 1986 ثم إلى 0.59 سنة 1987، وبعد تراجع طفيف سنة 1988 (0.57٪) قفزت إلى 0.95٪ سنة 1989 وهي أعلى نسبة حصل عليها الإعلام من ميزانية الدولة منذ سنة 1980.

لقد تراجعت حصة الإعلام من الميزانية العامة طيلة النصف الأول من الثمانينات لتبلغ الحضيض سنة 1984 (0.43٪) ثم بدأت في التزايد تدريجيا طيلة النصف الثاني من الثمانينات ولكنها لم تبلغ المستوى الذي كانت عليه في النصف الأول من السبعينات.

5 - يجدر بنا الآن أن ننتقل إلى المقارنة بين تطور الميزانية العامة للدولة وميزانية الإعلام.

لقد عرفت ميزانية الإعلام ثلاث طفرات كبيرة تفصل بين كل منها عشرية كاملة: سنة 1968 (46.87٪) وسنة 1978 (59.52٪) وسنة 1989 (82.47٪). وإذا كانت الطفرة الأولى جاءت بعد صدور المراسيم المنظمة للمؤسسات الإعلامية، واستحواذ الدولة على الساحة الإعلامية، بكاملها تقريبا، مع بداية السياسة التنموية الوطنية في إطار المخطط الثلاثي، فإن القفزة الثانية، قد اقترنت بأحداث سياسية هامة، منها انعقاد المؤتمر الرابع للحزب ووفاء الرئيس بومدين، وظهور قيادة سياسية جديدة في حاجة إلى وسائل الإعلام لخدمة استراتيجيتها في السلطة. وسنرى أن المستفيد الأول من هاتين القفزتين هو التلفزيون.

أما أكبر قفزة في ميزانية الإعلام فقد وقعت سنة 1989 حيث بلغت نسبة الزيادة 82.47٪، وقد اقترنت هذه الزيادة بتطورات سياسية خطيرة، لعبت فيها وسائل الإعلام دورا جديدا، وتعاظم نفوذها وتأثيرها بشكل لم يسبق له مثيل، وخاصة في النقاشات الدائرة حول الإصلاح السياسي والإقتصادي الجاري، ونعتبر أن هذه نهاية النظام الإعلامي الذي توطدت أركانه منذ منتصف الستينات. غير أن ثمة عاملا تنظيميا يتمثل في إعادة إدماج مصالح الثقافة مع وزارة الإعلام سنة 1989 بعد فصلهما منذ 1981.

وإذا قارنا بين نمو ميزانية الإعلام والميزانية العامة للدولة، نلاحظ أن هذه السنوات - المعالم الرئيسية - الثلاث بالنسبة لميزانية الإعلام، لم تشهد نموا

كبيرا في ميزانية الدولة. فقد تزايدت الميزانية العامة بـ 06.21٪ سنة 1968 حين تزايدت ميزانية الإعلام بـ 46.87٪ وارتفعت بـ 14.60٪ سنة 1978 حين ارتفعت ميزانية الإعلام بـ 59.52٪ ولم ترتفع ميزانية الدولة سنة 1989 إلا بـ 09.77٪ حين حققت ميزانية الإعلام أقصى زيادة لها خلال الفترة برمتها 82.47٪.

إن هذه المقارنة بين نمو ميزانية الإعلام وميزانية الدولة في سنوات رئيسية، تسمح لنا باستنتاج اتجاه عام، تخضع فيه ميزانية الدولة للظرف الإقتصادي والمالي العام، أما ميزانية الإعلام فهي ترتبط في أهم تطوراتها بأحداث سياسية أكثر مما ترتبط بوفرة الموارد المالية أو ندرتها.

فالوفرة المالية الناجمة عن إرتفاع أسعار النفط الدولية في منتصف السبعينات دفعت نسبة نمو الميزانية إلى إرتفاع من 11.90٪ سنة إلى 16.90٪ سنة 1973 ثم إلى 19.33٪ سنة 1974 ثم قفزت إلى 71.62٪ سنة 1975 وفي هذه الفترة كانت نسبة تزايد ميزانية الإعلام تتراوح بين 12٪ و 21٪ مسجلة انخفاضا محسوسا سنة 1974 بـ 2.51٪.

أما في الفترة الثانية التي ارتفعت فيها أسعار النفط (1979 - 1984) فقد ارتفعت نسبة نمو ميزانية الدولة من جديد، وظلت تتأرجح بين 34.69٪ سنة 1980 و 30.31٪ سنة 1981، ثم هبطت إلى 16.69٪ سنة 1982 وعادت إلى الإرتفاع من جديد: 19.37٪ سنة 1983 وبلغت 38.25٪ سنة 1984 وهي آخر سنوات الوفرة المالية.

وفي هذه المرحلة تراجعت ميزانية الإعلام بانتظام: من 16.79٪ سنة 1979 إلى (- 09.03٪) سنة 1983 واستمر التراجع أيضا سنة 1984 بـ (- 3.68٪) وفي السنة التي تراجعت فيها ميزانية الدولة بنسبة (- 8.06٪) سنة 1985 ازدادت ميزانية الإعلام بـ 14.69٪ وظلت الزيادة في ميزانية الإعلام أعلى منها في ميزانية الدولة طيلة الفترة الباقية، وحتى عندما بلغت الزيادة في

ميزانية الدولة بـ (- 05.97٪) سنة 1987، فإن ميزانية الإعلام سجلت تراجعاً أقل من ذلك (- 03.05٪).

المجدول يبين: معدلات التطور السنوية لكل من الميزانية العامة وميزانية الإعلام

السنوات	تطور الميزانية العامة	تطور ميزانية الإعلام
1966 - 1967	04.12٪	06.66٪
1967 - 1968	06.21٪	46.87٪
1968 - 1969	09.91٪	17.06٪
1969 - 1970	14.31٪	08.12٪
1970 - 1971	10.52٪	19.83٪
1971 - 1972	11.90٪	13.81٪
1972 - 1973	16.90٪	12.63٪
1973 - 1974	19.33٪	02.51٪
1974 - 1975	71.62٪	21.34٪
1975 - 1976	10.86٪	10.55٪
1976 - 1977	08.56٪	15.35٪
1977 - 1978	14.60٪	59.52٪
1978 - 1979	13.52٪	16.79٪
1979 - 1980	34.69٪	11.61٪
1980 - 1981	30.31٪	11.48٪
1981 - 1982	16.69٪	03.83٪
1982 - 1983	19.37٪	09.03 -
1983 - 1984	38.25٪	03.68 -
1984 - 1985	08.06٪	14.69٪
1985 - 1986	04.38٪	09.69٪
1986 - 1987	05.97٪	03.05 -
1987 - 1988	03.96٪	01.26٪
1988 - 1989	09.77٪	82.47٪

المصدر: حسب المعدلات على أساس المجدول السابق

إن هذه النظرة الإجمالية، تكشف عن عدم خضوع تطور ميزانية الإعلام للمنطق المالي الذي يحكم تطور الميزانية العامة للدولة. فقد كانت سنوات الوفرة المالية التي تنمو فيها ميزانية الدولة بشكل واضح لا يظهر أثرها على ميزانية الإعلام، بينما تنمو ميزانية الإعلام بشكل واضح في السنوات التي تشهد أحداثاً ساخنة أو في سنوات الأزمة.

إن تفسير هذا الأمر يحتاج إلى بحوث في ميدان الإعلام لمعرفة كيفية استخدام وسائل الإعلام في حالات الاستقرار وفي حالات الأزمة، ولكشف آليات هذا الترابط بين وسائل الإعلام والأوضاع السياسية المختلفة وتحليل الخطاب الذي تنقله والدور الذي تضطلع به في هذه الأوضاع، وهو ما يتجاوز نطاق بحثنا هذا.

2 توزيع ميزانية الإعلام

ينبغي أن نفرق في هذا المقام بين نوعين من توزيع الميزانية المخصصة للإعلام.

1 - توزيع الميزانية بين الإعانات المخصصة لوسائل الإعلام ونفقات المصالح الوزارية غير المنتجة (مرتبات موظفي الوزارة والمعاشات، نفقات الصيانة وتسيير المصالح الوزارية المختلفة....).

2 - توزيع الإعانات بين وسائل الإعلام المختلفة.

وإن كان التوزيع الأول يبين لنا الوجوه التي تنفق فيها ميزانية التسيير الخاصة بالإعلام، وتقدير نسبة النفقات غير المنتجة التي يستهلكها الجهاز الإداري، فإن التوزيع الثاني يكشف عن الأهمية النسبية الممنوحة لكل من وسائل الإعلام الرئيسية: الإذاعة والتلفزيون، والصحافة المكتوبة، ووكالة الأنباء.

جدول يبين: توزيع ميزانية الاعلام بين إعانات وسائل الإعلام
ونفقات المصالح غير المنتجة بالوزارة الوصية (1966 - 1989)

السنوات	نفقات المصالح غير المنتجة	النسبة إلى ميزانية الاعلام	الإعانات	النسبة إلى ميزانية الاعلام	ميزانية الاعلام
1966	5.700.000	٪19	20.500.000	٪68.33	30.000.000
1967	5.700.000	٪17.8	22.500.000	٪70.31	32.000.000
1968	7.700.000	٪16.38	34.000.000	٪72.34	47.000.000
1969	13.920.000	٪25.29	25.200.000	٪63.97	55.020.000
1970	14.697.000	٪24.70	38.794.000	٪65.20	59.492.000
1971	20.424.000	٪28.64	43.300.000	٪60.73	71.294.000
1972	21.294.000	٪26.24	52.200.000	٪64.33	81.144.000
1973	23.280.000	٪25.47	59.350.000	٪64.93	91.400.000
1974	24.650.000	٪26.30	58.850.000	٪62.80	93.700.000
1975	32.200.000	٪28.32	65.850.000	٪57.91	113.700.000
1976	33.400.000	٪26.57	75.850.000	٪60.34	125.700.000
1977	31.000.000	٪21.37	92.350.000	٪63.68	145.000.000
1978	31.663.000	٪13.68	176.850.000	٪76.45	231.313.000
1979	43.830.000	٪16.22	194.078.000	٪71.38	270.170.000
1980	52.921.000	٪17.54	208.551.000	٪69.15	301.549.000
1981	57.345.000	٪17.05	234.482.000	٪69.75	336.167.000
1982	67.713.000	٪19.39	281.350.000	٪80.60	349.063.000
1983	22.167.000	٪06.98	295.350.000	٪93.01	317.517.000
1984	22.050.000	٪07.21	283.766.000	٪92.78	305.816.000
1985	25.770.000	٪07.34	325.000.000	٪92.65	350.770.000
1986	29.472.000	٪07.65	355.300.000	٪92.34	384.772.000
1987	31.527.000	٪08.34	345.210.000	٪92.54	373.000.000
1988	31.527.000	٪08.34	342.200.000	٪90.60	377.700.000
1989	238.817.000	٪34.65	379.000.000	٪54.98	689.217.000

المصدر: قوانين المالية 1966 - 1989

توزيع ميزانية الإعلام بين الإعانات ونفقات المصالح غير المنتجة:

يبين الجدول التالي حصة الإعانات المخصصة لوسائل الإعلام من ناحية ونفقات المصالح غير المنتجة من ناحية أخرى بالأرقام المطلقة، وبالنسب المئوية السنوية من الميزانية المخصصة للإعلام خلال الفترة 1966 - 1989 . أما الجدول رقم (9) فيبين التطور السنوي لكل من نفقات المصالح غير المنتجة وإعانات وسائل الإعلام مقارنة بتطور ميزانية الإعلام خلال نفس الفترة.

وبمعاينة الأرقام المحسوبة على أساسا توزيع ميزانية الإعلام السنوية المحددة في قوانين المالية، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

1 - إن نسبة النفقات غير المنتجة إلى ميزانية الإعلام ظل يتراوح بين 16.38٪ سنة 1968 و 25-29٪ سنة 1969 خلال النصف الأخير من الستينات (فترة المخطط الثلاثي).

غير أن هذه النسبة ارتفعت قليلا خلال المخططين الرباعين 1970 - 1977 ، فهي تتراوح بين 28.64٪ سنة 1971 و 21.37٪ سنة 1977 . وفي هذه الفترة كانت حصة إعانات وسائل الإعلام من ميزانية الإعلام تتراوح بين 72.34٪ سنة 1968 و 63.97٪ سنة 1969 في نهاية الستينات وانخفضت هذه النسبة قليلا خلال المخططين الرباعين فأصبحت تتراوح بين 65.20٪ سنة 1970 و 57.91٪ سنة 1975 ، ولكنها ارتفعت بشكل محسوس، في الفترة 1978 - 1982 إذ أصبحت حصة إعانات وسائل الإعلام من ميزانية الإعلام تتراوح بين 69.15٪ سنة 1980 و 80.60٪ سنة 1982 في حين تراجعت حصة نفقات المصالح غير المنتجة لتتراوح بين 13.68 سنة 1978 و 19.39٪ سنة 1982 .

2 - نلاحظ أن الإعلام خلال هذه الفترة الممتدة بين 1966 - 1982 كان مرفقا بالثقافة تحت إشراف نفس الوصاية دائما وهو ما يفسر إرتفاع حصة نفقات المصالح غير المنتجة، أما إنخفاض هذه الحصة سنتي 1968 - 1978 فهو ناتج فعلا عن إرتفاع الإعانات المخصصة لوسائل الإعلام. فقد ارتفعت الإعانات بنسبة 51.11٪ سنة 1968 وبنسبة 91.49٪ سنة 1978 في حين ارتفعت

نفقات المصالح غير المنتجة بنسبة 35٪ سنة 1968 ونسبة 2.13٪ سنة 1978 . غير أن ارتفاع الإعانات في السنتين المذكورتين يعقبه في السنوات اللاحقة ركود نسبي في نمو الإعانات وارتفاع كبير في نمو نفقات المصالح غير المنتجة (80٪ سنة 1969 و 38.42٪ سنة 1979)، ويعني ذلك أن الطفرتين اللتين شهدتهما ميزانية الإعلام سنتي 1968 - 1978 إتجهت آثارهما لصالح وسائل الإعلام في السنة الأولى، ثم توسعت للمصالح الإدارية وبقية الأنشطة التابعة للرعاية في السنوات اللاحقة.

3 - ابتداء من سنة 1983 انحدرت حصة نفقات المصالح غير المنتجة من ميزانية الإعلام إلى 6.68٪ وأقصى نسبة بلغت في هذه الفترة هي 8.34٪ سنة 1988 . وقد بلغت حصة الإعانات المخصصة لوسائل الإعلام خلال هذه الفترة سقفا تاريخيا، يتراوح بين 93.01٪ سنة 1983 و 90.60٪ سنة 1988 وهي الفترة التي استقل فيها الإعلام برعاية مستقلة، إذ ألحقت مصالح الثقافة برعايات أخرى بين 1982 - 1988 . ونلاحظ كذلك أن نفقات المصالح غير المنتجة قد انخفضت إلى الثلث (- 67٪) وبالأرقام المطلقة انخفضت هذه النفقات من 67.713 مليون د.ج سنة 1982 إلى 22.167 مليون د.ج سنة 1983 في حين سجلت إعانات وسائل الإعلام ارتفاعا عاديا يقدر بـ 4.97٪ في نفس السنة 1983 .

وسجلت ميزانية الإعلام عموما، إنخفاضا يقدر بـ (- 9.03٪) هو ناتج عن انخفاض نفقات المصالح غير المنتجة. غير أن هذا لا ينقص من دلالة الملاحظة التي أوردناها سابقا بخصوص انخفاض ميزانية الإعلام خلال فترة الثمانينات عموما، ذلك أن نسبة نمو إعانات وسائل الإعلام عرفت إنحدارا شديدا ابتداء من سنة 1983 (4.97٪) وكانت سلبية خلال ثلاث سنوات (1984 - 1987 - 1988) وإيجابية خلال ثلاث سنوات أخرى (1985 - 1986 - 1989) ولكنها لم تتجاوز نسبة نمو نفقات المصالح غير المنتجة في أية سنة من هذه السنوات الثلاث.

4 - إن الطفرة الثالثة التي عرفتتها ميزانية التسيير المخصصة للإعلام قياسا إلى الميزانية العامة، كانت آثارها واضحة في نمو نفقات المصالح غير المنتجة التي تجاوزت 6.57٪، أما نمو إعانات وسائل الإعلام فلم يتجاوز نسبة 07.60٪ بعد أن كان سلبيا في سنة 1988 (- 0.27٪). ونفسر ذلك بإعادة إدماج مصالح وزارة الثقافة مع الإعلام تحت إشراف نفس الرقابة من ناحية، وارتفاع الإعانات المخصصة لوكالة الأنباء والصحافة المكتوبة كما سيتضح ذلك لاحقا.

توزيع الإعانات بين وسائل الإعلام:

تسمح معاينة الأرقام بإبداء الملاحظات التالية:

1 - إن حصة الإذاعة والتلفزيون عالية جدا وهي تتجاوز الثلثين طيلة الفترة المدروسة، وأدنى نسبة سجلتها كانت في نهاية الستينات. (تتراوح ما بين 68.29٪ سنة 1966 و 46.47٪ سنة 1968)، أما أعلى سقف لها فقد بلغته في الفترة 1978 - 1985، (كانت تتراوح بين 90.27٪ سنة 1982 و 87.07٪ سنة 1985). أما السنوات الأربع الأخيرة من الفترة المدروسة فقد تراجعت فيها الحصة النسبية للإذاعة والتلفزيون (لتتراوح بين 87.66٪ سنة 1988 و 79.15٪ سنة 1989)، في حين أنها وقفت بالأرقام المطلقة عند عتبة 300 مليون د.ج سنويا، وهو ما يمثل 11.53 مرة، حجم الإعانة المخصصة للإذاعة والتلفزيون سنة 1968 و 1.88 مرة حجمها سنة 1978 . وتفضي مقارنة أرقام ميزانية الإعلام عند نفس السنوات الرئيسية الثلاث إلى نفس النتائج تقريبا: 379 مليون سنة 1989 تعادل 11.14 مرة حجمها سنة 1968 و 2.14 حجمها سنة 1978 .

- إن التطور السنوي لإعانة الإذاعة والتلفزيون كان إيجابيا في معظم السنوات، وكان معدوما خلال أربع سنوات فقط (1969 - 1974 - 1988 - 1989) .

جدول يبين تطور ميزانية الإعلام ونفقات المصالح غير المنتجة والإعانات خلال الفترة 1966 - 1989 بالنسب المئوية

السنوات	نمو نفقات المصالح غير المنتجة % سنويا	نمو الإعانات % سنويا	نمو ميزانية الإعلام % سنويا
1966	-	-	-
1967	00%	09.75%	06.66%
1968	35%	51.11%	46.87%
1969	80%	03.52%	17.06%
1970	5.58%	10.21%	08.12%
1971	38.96%	11.61%	19.83%
1972	04.25%	20.55%	13.81%
1973	09.32%	13.69%	12.63%
1974	05.88%	0.8 -	02.51%
1975	30.62%	11.89%	21.34%
1976	03.72%	15.18%	10.55%
1977	7.18 -	21.75%	15.35%
1978	02.13%	91.49%	59.52%
1979	38.42%	09.74%	16.79%
1980	20.74%	07.45%	11.61%
1981	08.35%	12.43%	11.48%
1982	18.08%	19.98%	03.83%
1983	67.26 -	04.97%	09.03 -
1984	0.5 -	03.92 -	03.68 -
1985	16.87%	14.53%	14.69%
1986	14.36%	09.32%	09.69%
1987	15.88 -	02.83 -	03.05 -
1988	27.17%	0.87 -	01.26%
1989	657.49%	07.60%	82.47%

المصدر: حسب هذه الأرقام على أساس معطيات الجدول السابق.

ولم يكن سلبيا إلا في سنتين (1984 و 1987). غير أن هذا التطور بلغ 62.5% سنة 1968. و 112% سنة 1978 وهما السنتان اللتان عرفت فيهما ميزانية الإعلام طفرتين تاريخيتين. أما الطفرة الثالثة سنة 1989 فلم تستفد منها الإذاعة والتلفزيون.

3 - إن حصة وكالة الأنباء الجزائرية كانت تتراوح بين 22.50% سنة 1966 و 14.17% سنة 1970، وهي أعلى نسبة بلغت إعانات وكالة الأنباء الجزائرية من مجموع إعانات وسائل الإعلام طيلة الفترة المدروسة. أما خلال الفترة الباقية فظلت تتأرجح بين 11.54% سنة 1971 و 7.10% سنة 1982 مع تسجيل انحدار شديد سنة 1978 (- 05.93%)، وارتفاع معتبر سنة 1989 (13.19%) أعادها إلى المستوى الذي كانت عليه في نهاية الستينات.

4 - إن التطور السنوي لإعانات وكالة الأنباء الجزائرية كان معدوما خلال 5 سنوات (1967 - 1968 - 1970 - 1972 - 1973) وسلبيا خلال 5 سنوات أيضا (1971 - 1974 - 1984 - 1987 - 1988) أي خلال 10 سنوات من مجموع 24 سنة. أما السنوات التي تطورت فيها إعانات وكالة الأنباء تطورا محسوسا فهي سنوات 1969 (22.22%) و 1975 (55.55%) و 1976 (28.57%) و 1979 (42.85%) و 1985 (50.40%) و 1989 (55.27%).

لقد استفادت وكالة الأنباء من الطفرتين الأوليين بأثر رجعي (1969 - 1979) وتأتي استفادتها في درجة تالية للتلفزيون، أما في سنتي (1976 - 1989) فتأتي في الدرجة الثانية بعد الصحافة المكتوبة.

5 - كانت حصة الصحافة المكتوبة تتراوح بين 8.88% سنة 1967 و 10.51% سنة 1969 وذلك خلال الفترة 1966 - 1971 وبين 8.30% سنة 1972 و 6.60% سنة 1975 خلال الفترة 1972 - 1977. ولكنها انحدرت لتتراوح بين 2.15% سنة 1985 و 4.78% سنة 1986 طيلة 11 سنة (1978 - 1988). ويبين ذلك أن حصة الصحافة المكتوبة من إعانات وسائل الإعلام كانت هي الدنيا طيلة الفترة المدروسة.

6 - كان التطور السنوي لإعانة الصحافة المكتوبة معدوما خلال 13 سنة وسلبيا خلال 3 سنوات، ولم يكن إيجابيا إلا خلال 7 سنوات من مجموع 24 سنة المدروسة، وأهم تزايد عرفته إعانات الصحافة المكتوبة كان سنة 1968

تبين مجموع هذه الإعتبارات أن السياسة الميزانية للدولة في مجال الإعلام تعطي أهمية قصوى للإعلام المرئي والمسموع، (الإذاعة والتلفزيون)، وهو نفس الاتجاه الذي لاحظناه عند دراسة حصة وسائل الإعلام في مخططات التنمية، وميزانية التجهيز في المبحث السابق.

جدول يبين: تطور الإعانات المخصصة لوسائل الإعلام مقارنة مع تطور ميزانية الإعلام خلال الفترة 1966 - 1989

السنة	تطور إعانات وسائل الإعلام	تطور ميزانية الإعلام
1966	-	-
1967	٪09.75	٪06.66
1968	٪51.11	٪46.87
1969	٪03.32	٪17.06
1970	٪10.21	٪08.12
1971	٪11.61	٪19.83
1972	٪20.35	٪13.81
1973	٪13.69	٪12.63
1974	٪0.8 -	٪02.51
1975	٪11.89	٪21.34
1976	٪15.18	٪10.55
1977	٪21.75	٪15.35
1978	٪91.49	٪59.52
1979	٪09.74	٪16.79
1980	٪07.45	٪11.61
1981	٪12.43	٪11.48
1982	٪19.98	٪03.83
1983	٪04.97	٪09.03 -
1984	٪0.92 -	٪03.68 -
1985	٪14.53	٪14.69
1986	٪09.32	٪09.69
1987	٪02.83 -	٪03.05 -
1988	٪0.87 -	٪01.26
1989	٪07.60	٪82.47

(٪75) و 1976 (٪68.69) و 1986 (٪142.8) و 1989 (٪190)، أي أن الصحافة المكتوبة استفادت من الطفرتين الكبيرتين في ميزانية الإعلام سنتي 1968 و 1989 ولكن عرفت طفرتين خاصتين سنتي 1976 و 1986 (التي ظهرت فيها صحيفتان مسائيتان وعدة صحف متخصصة).

غير أن الملاحظة الجديرة بالإشارة هنا هي أن كل طفرة في إعانات الصحافة المكتوبة تعقبها فترة ركود طويلة (1969 - 1975 و 1977 - 1985) أو تراجع كبير سنة 1987.

ويمكن أن نفسر ذلك جزئيا بوجود مصادر تمويل أساسية لمؤسسات الصحافة المكتوبة، تتمثل في عائدات بيع الصحف والخدمات الأخرى، (الإشهار والطبع...) وإن كان مجموع هذه العائدات لا يكاد يغطي التكلفة المتوسطة للنسخة الواحدة في مجموع مؤسسات الصحافة المكتوبة، حسب النتائج التي توصل إليها الباحث سعيد شعباني في دراسته لمؤسسات الصحافة المكتوبة (15) مع ملاحظة الارتفاع المطرد لتكلفة التوزيع (16).

وتسمح الملاحظات السابقة باستخلاص النتائج التالية:

- 1 - تعاطم حصة الإذاعة والتلفزيون من مجموع الإعانات المخصصة لوسائل الإعلام طيلة فترة الدراسة.
- 2 - انخفاض حصة وكالة الأنباء، والصحافة المكتوبة من هذه الإعانات طيلة الفترة.
- 3 - إن أهم الزيادات في ميزانية الإعلام كانت دائما لصالح الإذاعة والتلفزيون.
- 4 - أن الانخفاض في ميزانية الإعلام مس في غالب الأحوال الإعانات المخصصة لوكالة الأنباء والصحافة المكتوبة أما إعانات الإذاعة والتلفزيون فقد ظلت تتزايد حتى في السنوات التي تراجعت فيها ميزانية الإعلام (1982 و 1983) وتناقصت تناقصا طفيفا سنة 1984 (- ٪4) و 1987 (- ٪0.1) حين بلغ التراجع في الصحافة المكتوبة (- ٪0.04) و (- ٪41.17) على التوالي.

لقد سبق أن أوردنا تفسيراً سياسياً متداولاً في أوساط الباحثين الجزائريين في مجال الإعلام (17) يبرز تركيز السلطة على التلفزيون كأداة مثلى لتبليغ خطابها السياسي في مجتمع يتميز بانتشار الأمية والثقافة الشفوية من جهة، ولخصوع مؤسسة الإذاعة والتلفزيون لرقابة سياسية صارمة، يصعب أن تمارس على الصحافة المكتوبة من ناحية أخرى.

وهي عوامل مهمة تفسر جزءاً من هذه الظاهرة غير أننا نرى أن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية وهي أن الإذاعة والتلفزيون تتطلب تجهيزات تقنية ضخمة للإنتاج وأخرى للإرسال، وإعادة الإرسال، كما تتطلب صناعة أجهزة الإستقبال. فهي إذن صناعة تتميز بوجود قيد تكنولوجي وقيد مالي عاليين وهو ما يجعل السوق ذات بنية إحتكارية يسيطر عليها مالك التكنولوجيا أو الأموال الكافية لتمويل الإستثمار في التكنولوجيا العالية. وهذا الاتجاه عام في مختلف بلدان العالم، وليس خاصاً بالجزائر.

فإذا كانت الصحافة المكتوبة قد نشأت نشأة حرفية ثم مرت عبر المنافسة إلى الوضع الصناعي المتقدم، فإن الإذاعة والتلفزيون قد نشأتا برعاية الدول منذ البداية، وامتلكتا بذلك وزناً سياسياً خاصاً، ولم يشذ وضعهما في الجزائر عن هذه القاعدة.

الهوامش:

(1) حزب جبهة التحرير الوطني، تقييم المخططات التنموية، اللجنة التحضيرية للمؤتمر الخامس، الجزائر: 1983، ص 64.

(2) المرجع السابق، ص 66.

(3) BRAHIM (BRAHIMI), le pouvoir, la presse et les intellectuels en Algérie, Paris: HARMATTON, 1983, p. 46.

Loc. cit. (4)

Ibid, p. 42. (5)

(6) حزب جبهة التحرير، المرجع السابق، ص 64 وما بعدها.

(7) وزارة التخطيط، المخطط الخماسي الأول: 1980 - 1984، الجزائر: 1980، ص 179.

(8) المرجع السابق، ص 180.

(9) حزب جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 64.

(10) المرجع السابق، ص 65.

(11) BRAHIMI, op. cit., p. 42.

(12) IBID, P. 46.

(13) وزارة التخطيط، المرجع السابق، ص 93 - 94.

(14) cité par BRAHIMI, op. cit., p. 42.

(15) Said (CHABANI), Aspects essentiels de l'économie de l'information en Algérie, Alger: I.S.E., 1989, p. 112.

(16) IBID, P. 149.

(17) BRAHIMI, op. cit., p. 42.